

رئيس فاشل
خارج الزمن السوريفاروق يوسف
كاتب عراقي

حين تم تعيين بشار الأسد عام 2000 رئيساً لسوريا، خلفاً لوالده، كان ذلك فرضاً حزبياً شاركت فيه الأجهزة الأمنية بانواعها. لم يكن رأي الشعب ليميل إلا إلى السلم الأهلي الذي راهن الحزب على أن الأسد الشاب هو ضمانته.

كان الحزب الحاكم مهتماً في حقيقة الأمر بسلمه الداخلي. فكان الرهان على بشار لا ينطوي على مغامرة قد تدخل البلاد في متاهة خلافات داخل الحزب ستمتد بالضرورة إلى الأجهزة الأمنية التي ارتبطت سمعتها بالقمع المبالغ فيه فيما لو حل شخص آخر محله.

كان رضا الشعب من رضا الحزب بعد ثلاثين سنة من حكم حافظ الأسد الذي لا يمكن الوثوق بشعبيته حتى لو كان ملاكاً. فالرئاسة وظيفية يمكن أن تستهلك عبر الزمن. لذلك فقد قام النظام الديمقراطي بوضع سقف لها لا يتجاوز الثماني سنوات. بعدها تحل السخرية المشبعة بالملل والضجر والشعور بان شيئاً من الرثاثة قد تسلسل إلى مفاصل الدولة.

تعليقه على أحداث درعا وما تلاها حين تعامل معهم باعتبارهم شعباً غير ناضج ولم تعنه تجربته في الحياة على فهم التطورات التي شهدتها وتشهدها الحياة السياسية في سوريا. صدم بشار الأسد الشعب بتعاليه وتناقفه ونبرة السخرية في صوته. للأسف شخص من نوعه لن يكون غير قادر على تقدير المسؤولية التي يضطلع بها ولا الموقع الذي يخاطب الآخرين من خلاله وحسب بل هو غير قادر على أن يرى الشعب بعين الابن لا بمنظار الحاكم المستبد.

لم يكن الشعب الذي تربى في دولة حافظ الأسد قد اتخذ حتى تلك اللحظة موقفاً سلبياً من الرئيس غير أن الرئيس نفسه كان قد حسم خياراته فأنحاز إلى جانب مؤسسته القمعية ولم يخيب ظن الحزب به. كان أقل ما يوصف به أنه ارتضى لنفسه أن يكون دمية يحركها الحزب والأجهزة الأمنية من غير أن يكون للفلسفة القائمة على الحدقة اللغوية الفارغة أي تأثير على الأحداث.

كان بشار رئيساً في نظام رئاسي مع وقف التنفيذ.

ذلك لا يعني أنه كان بريئاً من القرارات التي تم اتخاذها في اللحظات الحرجة بقدر ما يعني أن امتناعه وعزوفه عن التعامل مع الشعب باعتباره رئيساً منتخباً قد أدى إلى أن تكون كل القرارات سيئة بما يتماشى مع مصلحة الحزب والأجهزة الأمنية. كان دائماً الوارث الذي تم تعيينه في منصب لم يكن له لولا حاجة الحزب والأجهزة الأمنية إلى ذلك.

لأسف لم تكن سوريا تستحق ذلك. فبالرغم من أن العنف الذي مارسه حافظ الأسد وهو عنف ناعم ولم يكن صاحباً إلا في حالة حماة عام 1982 فإن المجتمع المدني في مختلف المدن السورية الكبرى كان متقدماً على الدولة وسابقاً لها وكان من الممكن للدولة أن تتحرر من ثقلها وراثتها لو أنها قامت بتلبية حاجات ذلك المجتمع المعاصر والوطني في الوقت نفسه.

كانت سوريا المجتمع المدني تتوقع من الرئيس الشاب أن يصحح مسار الدولة المرتكز خطأً على الحزب في علاقة غير صحيحة كانت الأجهزة الأمنية قد وفرت لها كل سبل الحماية. غير أنه لم يفعل ولن يفعل بالرغم من أن وجوده في الرئاسة لثلاث دورات قد وضعه في مختبر جحيم غير مسبوق انتهى إلى أن يمحق الجزء الأعظم من سوريا تحت ركام من الخرائب فيما عشرين مليوناً من السوريين تتوزع بين اللجوء والنزوح والتهجير الداخلي. نتيجة سيئة لا يفخر بها أحد.

من الغريب فعلاً أن يُس بشار الأسد لكونه رئيساً للمرة الرابعة. كان الأولي بالرئيس الأسد أن يراف بنفسه ويكون صريحاً معها ويتقاسم الفضل مع الشعب فيتخلى عن ذلك الوهم الذي اسمه الرئاسة.

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

يعود رئيس الحكومة التونسي الأسبق يوسف الشاهد إلى الواجهة ثم يخفي ثم يعود ويطلق في كل مرة تصريحات قوية تجلب إليه الأضواء، ولكن دون أن تصدر عنه مبادرة واضحة يمكن أن تقود إلى تحريك الوضع السياسي المعقد، مع أن الرجل يفترض أن يكون محور الاستقطاب بسبب خبرته في الحكم لأكثر من ثلاث سنوات واعتبارات تتعلق بحاجة الطيف المحسوب على حزب نداء تونس القديم إلى شخصية جامعة تعيد تعديل المشهد منذ فترة ظهر الشاهد كرجل حكيم يدعو جميع الفرقاء إلى تحكيم العقل ويعتبر أن "الحل يكمن في الدخول في هدنة سياسية بين مختلف الأطراف لإنقاذ قطاعي الصحة والاقتصاد"، محملاً أطراف الأزمة السياسية المسؤولية عن الأرواح من التونسيين الذين توفوا جراء الجائحة.

وفي حوار الأخير مع "بي.بي.سي" وضع الشاهد إصبعه على سبب الأزمة التي أوصلت البلاد إلى ما هي فيه منذ 2011، وهو النظام الانتخابي الذي قاد إلى ما أسماه تشبثت الحكم، مذكراً بأن الخلافات الحالية بين الرئيس قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي عاشها من قبل المنصف المرزوقي مع حمادي الجبالي، والباقي قائد السبسي مع الشاهد نفسه.

وقال إن الأولوية ليست في تغيير الدستور ولا تغيير نظام الحكم ولا تفعيل الفصول المفعومة، وإنما في توافق واسع يتولى حل مشكلة النظام الانتخابي بالشكل الذي يقضي في أي انتخابات قادمة إلى أغلبية تحكم وأقلية تعارض.

وشهادة الشاهد مهمة لأن الرجل عاش مرحلة الصدام مع الرئيس الراحل السبسي بسبب التباس الصلاحيات في الدستور، واضطر إلى التحالف مع حركة النهضة لفرض صلاحيات رئيس الحكومة التي يتمتع بها.

يجب أن نعترف بأن النظام الانتخابي، الذي أقرته الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، والتي تأسست في ظروف غامضة في 15 مارس 2011، أي بعد الثورة بأسابيع قليلة، هو سبب الأزمة، وأن واضعيه من سياسيين ورجال قانون كان هدفهم ليس المساهمة في تحريك دواليب الدولة بالسرعة والمرونة اللازمين، ولكن الوصول إلى مشهد برلماني مشّت لا غالب فيه ولا مغلوب.

وهذا النظام هو نفسه الذي تم إقراره بعد غزو العراق في 2003، وهو الذي يمثل مظلة للمحاصصة الطائفية والعرقية والفساد والميليشيات ويرهن البلاد ويمنع أي محاولة لتقدمها. والشاهد هو نفسه في تونس، ففي

يوسف الشاهد والعودة المحسوبة

الشاهد، فالمشهد بوضعه الحالي يقول إن أي تعديلات تخص أكبر البقايا أو العتبة الانتخابية ستكون بالشروط الحالية خادمة لحركة النهضة التي هي الحزب المنظم الوحيد بالرغم مما تحمله استطلاعات الرأي من ترشيح للحزب الحر الدستوري بقيادة عبير موسى. قد تكون عبير موسى مستفيدة من راديكالية خطابها تجاه النهضة، لكن ذلك لا يعني أنها ستكون الأولى، وهو أمر حدث بنفس التوقعات في فترة الاستعداد لانتخابات 2019، لكن عبير لم تحصل سوى على 19 مقعداً. مع الإشارة إلى أن صعود الحزب الحر الدستوري كان على حساب الأحزاب التي تتحرك في فضاءه السياسي، أي مكونات نداء تونس.

شهادة الشاهد مهمة لأن الرجل عاش مرحلة الصدام مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي بسبب التباس الصلاحيات في الدستور واضطر إلى التحالف مع حركة النهضة لفرض صلاحيات رئيس الحكومة التي يتمتع بها

وسبب حاج الشاهد ومختلف اللاعبين داخل فضاء المنظومة الحزبية الدستورية بمن في ذلك عبير موسى، والأميرال كمال العكروت، والمجموعات الصغيرة القريبة منهم إلى البحث عن أرضية تحالف أوسع بعيداً عن صراع الرموز، فلا موسى قادرة على التجميع، ولا الشاهد، ولا العكروت، فليس أحد منهم بمنزلة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. وإذا كانت الأمور الآن هادئة بسبب غياب الرهان السياسي، لكن مع اقتراب الانتخابات، فإن الخلافات داخل منظومة الدستور ستطوف إلى الواجهة مجدداً مثلما حصل خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة بين الشاهد وعبدالكريم الزبيدي اللذين قطع ترشحهما مع الطريق أمام صعود مرشح للمنظومة في الانتخابات. ويجري حديث خافت عن صراع خفي على جمهور عبير موسى بين مكونات المنظومة، وهو ما لم تخفه رئاسة الحزب الحر الدستوري في أكثر من تصريح لها، متحدثاً عن "مؤامرات" تستهدفها، وآخرها بيان للحزب الثلاثاء يتحدث فيه عن تهميش رئيسه في الإعلام.

إن أهم مستخلصات أزمة السنوات العشر الأخيرة هي غياب كتل سياسية صلبة بخلفيات فكرية وسياسية قادرة على مواجهة النهضة، وليس مجرد تجمعات قائمة على الأشخاص تكون مرتبهة للأزمة وللحسابات الداخلية والخارجية. وهذا لا يتوفر حالياً لأن ما يحكم المنظومة الدستورية هو ترشيحات فردية براغماتية وليس النقاء سياسياً على أرضية يمكن أن تستعيد جمهور نداء تونس القديم المتناثر بين المجموعات والزعامات. يضاف إلى ذلك ضعف الفريق الثالث الذي يفترض أن يضم قوى وسط اليسار والرئيس سعيد نفسه، وهو تيار يمتلك فرص نجاح جدية لكن أداءه المتواضع إلى الآن لا يؤشر على قدرته على أن يتحول إلى قوة أولى.



عشر سنوات توقفت كل مناحي التطور الاقتصادي وتراجعت المكتسبات الاجتماعية في مقابل تركيز كل الوقت والجهد على الصراعات السياسية. ونجح هذا المشهد في جلب الإهتمام الإعلامي التقليدي والجديد، وياتت مواقع التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص مسرعا للإشادات والحملات التي لا تراعي أي ضوابط في استهداف الخصوم، وهو أمر جعل القضاء عاجزاً عن مواجهته بسبب كثرة القضايا وكثرة المتدخلين وتعقيدات الشبكات التي تدير هذه اللعبة الكبيرة القائمة على اختلاف الرأي العام في اتجاه معركة السيطرة على السلطة والتخلي عن معارك أهم وذات أولوية.

في خضم هذه المعركة، باتت الحكومات المتعاقبة تتحرك بحرية تامة في زيادة الأسعار خاصة المواد المشمولة بالدعم الحكومي، من مواد غذائية ونقل وبنزين، وتستمر الفجوة في الاتساع في مجال التنمية بين الجهات، حيث تستمر المدن الساحلية في الحصول على النصيب الأكبر من الاعتمادات فيما تغرق مناطق الهامش التقليدية في الأزمات، وهو أمر كشفه بشكل واضح إمكانيات المستشفيات المحلية في مواجهة الوباء.

لكن الشاهد اكتفى فقط بالدعوة إلى تغيير النظام الانتخابي، وهو ما يجري تنفيذه في البرلمان بالتحالف بين حزبه المنضوي تحت كتلة الإصلاح وحركة النهضة وتحالفها التقليدي مع قلب تونس واتلاف الكرامة. لكن لم يقل لنا ما فائدة تغيير النظام الانتخابي، هل الهدف منه الاستعداد لانتخابات 2024، وهي التي لا تزال بيننا وبينها ثلاث سنوات ونصف السنة، ويمكن إجراء هذه التعديلات في السنة الأخيرة ولا داعي للاستعجال.

هل أن الحرص على هذه التعديلات التي تتم على قدم وساق في البرلمان من تحالف يضم أكثر من 140 نائباً هدفها هو الاستعداد لأي خطوة مفاجئة بالإعلان عن انتخابات مبكرة، وهو مسار متوقع وتدفع باتجاهه مساعي الحل من الأزمة.

وكانت مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل قد تضمنت في جزء منها حديثاً عن تعديل القانون الانتخابي، لكن الخطوة الأهم هي متى تتم الدعوة إلى انتخابات مبكرة، وهل ستكون برلمانية أم تشمل الانتخابات الرئاسية، ومن سيتولى هذه الدعوة رئيس الحكومة أم رئيس الجمهورية كما تستدعي الأصول، وهل سيقبل قيس سعيد دعوة إلى انتخابات تصب في خدمة خصومه؟

وسيكون من المهم أيضاً أن تكون الدعوة إلى تعديلات في القانون الانتخابي جزءاً من رؤية لائق المشهد بالنسبة إلى